2217 ر

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/14/5/Rev.1
٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة الرابعة عشرة
٤-٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧
بغداد

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها الخامسة

الى الدورة الرابعة عشرة للاسكوا

نيسان/ابريل ١٩٨٧

ملاحظـــــة

تتالف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وارقام
ويعني ايراد أحد هذه الرموز الإحالة الى وثيقـــــة
من وثائق الامم المتحدة

E/ESCWA/14/5/Rev.1

87-0551

United Nations Publications

المحتويـــات

	الفقـرات	الصفحـة
الجـزء الأول		
مقدمـــة		٣
الفصل الأول- خلاصـــة	١ - ١٩	٤
الفصل الثاني- مشاريع قرارات اعتمدتها اللجنة الفنية لعرضها على الدورة الرابعة عشرة للاسكـــوا		٩
الجزء الثاني		
مقدمـــة	١ - ٨	١٧
الفصل الأول- وقائع الجلســات	٩ - ٩٤	١٩
الفصل الثاني- تنظيم أعمال الدورة الخامسة	٩٥ - ١٠٦	٣٦
المرفـــق- قائمة بالوثائق المقدمة للدورة الخامسة للجنة الفنية		٤٠

الجزء الأول

مقدمـــــة

عقدت الدورة الخامسة للجنة الفنية في الفترة من ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ الى ٢ نيسان/ابريـــل ١٩٨٧ بمقر الاسكوا ببغداد وبعد الكلمة الافتتاحية للأمين العام التنفيذي تم انتخاب أعضاء المكتب علـــى النحو التالي. (انظر الفصل الثاني، الجزء الثاني من التقرير: تنظيم أعمال الدورة):

رئيس وفد العراق	رئيسا للدورة
رئيس وفد الجمهورية العربية السورية	نائبا للرئيس
رئيس وفد مصر	مقـــررا

وتم اعتماد هذا التقرير في الجلسة الختامية يوم ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧.

الفصل الأول
الخلاصـــــة

١- نظرت اللجنة في بنود جدول الأعمال المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/1 وخرجت بالنتائج التالية:

البند ٦(f) تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧

٢- أحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز خلال عام ١٩٨٦ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧، وأبدت ارتياحها لمعدل الأداء الذي تم تحقيقه رغم ارتفاع نسبة الشواغر. ووافقت على التعديلات التي اقترح الأمين العام التنفيذي إدخالها على برنامج العمل. وأعربت عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية في هذا الشأن، وأوصت بزيادة التعاون بين اللجنة والمنظمات الاقليمية وشبه الاقليمية لتفادي الازدواجية (انظر مشروع القرار رقم ١ في الفصل الثاني، الجزء الأول من هذا التقرير).

البند ٦(ب) متابعة قرارات اللجنة

٣- أحاطت اللجنة علما بما قامت به الأمانة التنفيذية من اجراءات لمتابعة قرارات اللجنة وأوصت بما يلي:

القرار ١٤٤(د-١٣) بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية

٤- اعادة تأكيد قرار الاسكوا ١٤٤ (د-١٣) المؤيد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٨٦ وتأييد الاجراءات التي تتخذها الاسكوا بالنسبة لملء الشواغر، والاستمرار في التأكيد على ضرورة استثناء الاسكوا من تجميد التعيينات، اذ لا يمكن معاملة الاسكوا كسائر المكاتب والادارات حيث ان الاسكوا لم تصل بعد الى الحجم الكامل الذي يتعين ان تصل اليه كي تنفذ برامجها بفعالية وكي يكون لها تأثير بالنسبة لتنمية المنطقة.

القرار ١٤٥ (د-١٣) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال

٥- الاستمرار في العمل بروح هذا القرار، وتزويد الأعضاء والجهات المهتمة بما يصدر في هذا الشأن من دراسات ونشرات.

القرار ١٤٦ (د-١٣) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني

٦- نشر الأجزاء التفصيلية التي سبق إقرارها من الدراسة العامة في سلسلتين اقتصادية واجتماعية خلال عام ١٩٨٧.

القرار ١٤٨ (د-١٣) حول التشاور الأقاليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية

٧- اعتماد الشق الأول من الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/5/Add.8، وهو الشق الذي يمثل اطارا عاما لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية، واعادة النظر في الدراسة وملخصها الوارد في مرفق الوثيقة أعلاه، وتكليف الأمانة التنفيذية بتنقيح الدراسة بعد استطلاع رأى الدول الاعضاء بحيث تأخذ في الاعتبار مصالح البلدان المستقبلة والمرسلة للعمالة في صورة موضوعية وعلمية ومتوازنة.

القرار ١٥٢ (د-١٣) بشأن طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي

٨- أحاطت اللجنة علما بالمفاوضات الجارية بين الأمانة التنفيذية والحكومة المضيفة، وأعربت عن أملها بأن تتوج هذه المفاوضات بتسهيل مهمة انتقال الأمانة التنفيذية الى المقر الجديد دون أن تتحمل الامم المتحدة أية نفقات تنجم عن هذا الانتقال ودون أن تتعرض أعمال الأمانة التنفيذية للتعطيل، وسوف يجري التشاور بين الحكومة المضيفة والأمانة التنفيذية بشأن انتقال المدرسة الدولية الى مقر مناسب جديد. مع توجيه الشكر والإعراب عن التقدير للحكومة العراقية على ما قدمته وتقدمه من تسهيلات للجنة.

القرار ١٥٣ (د-١٣) بشأن تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٩- الموافقة على تعديل الفقرة (أ) من المادة (١) من النظام الداخلي المؤقت للجنة بحيث تعقد اللجنة دورتها في العادة كل سنتين بدلا من كل سنة في شهر نيسان/ابريل على أن يتقرر موعدها باتفاق مسبق بين أعضاء اللجنة (انظر مشروع القرار رقم ٥ في الفصل الثاني، الجزء الأول من هذا التقرير).

البند ٧: اجراءات متابعة المؤتمرات العالمية والاجتماعات الاقليمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي

١٠- وافقت اللجنة على جميع التوصيات التي أصدرتها الاجتماعات الحكومية التي نظمتها الاسكوا على الصعيد الاقليمي وهي:

(أ) الاجتماع الحكومي الفني المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

(ب) الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ج) الاجتماع الفني الحكومي المشترك بشأن الأمن الغذائي.

وأتخذت بشأنها التوصيات التالية:

(أ) عقد اجتماع للخبراء بشأن شبكة المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وقد أعلن ممثل العراق استعداد بلاده لاستضافة الشبكة المذكورة.

(ب) الموافقة على مشروع القرار المقترح بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر؛

(ج) دعوة الاسكوا لمتابعة السعي لتأمين التمويل اللازم لإعداد كتيّب منهجي عن احصاءات الهجرة الخارجية في المنطقة؛

(د) زيادة التنسيق مع جميع المنظمات العربية والدولية بشأن السلع الغذائية الملوثة إشعاعيا أو بغير ذلك لتلافي وصولها للمستهلك في دول المنطقة.

البند ٨: <u>التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية</u>

١١- أحاطت اللجنة علما بالجهود والأنشطة التي قامت بها الأمانة التنفيذية لتدعيم التعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الاقليمية والدولية، وأعربت عن تقديرها البالغ للجهود التي بذلتها الاسكوا في هذا المجال، وأوصت بتعزيز التعاون مع المنظمات الاقليمية والعمل على استمراره.

البند ٩: <u>مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩</u>

١٢- ناقشت اللجنة الوثيقة المقدمة بشأن مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩، وأبدى عدد من الأعضاء ملاحظات ومقترحات تفصيلية بشأن بنود برنامج العمل. وقد أعرب الأمين العام التنفيذي عن تقديره لملاحظات الأعضاء ومقترحاتهم، وأشار الى ان الأمانة التنفيذية ستحاول تطبيقها في حدود الموارد المتاحة لها. وقد أثنت اللجنة على الجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية لإعداد مشروع برنامج العمل والأولويات، وأقرت المشروع مع مراعاة الملاحظات التي أبداها الأعضاء (انظر مشروع القرار رقم ٣ في الفصل الثاني، الجزء الأول من هذا التقرير).

١٣- وقد لاحظت اللجنة مع التقدير الدعم المؤسسي الذى قدمه برنامج الامم المتحدة للبيئة لبرنامج البيئة باللجنة خلال الفترة الماضية وأخذت علما باتجاه برنامج الامم المتحدة للبيئة لالغاء الدعم

المؤسسي لبرنامج البيئة باللجنة والذى يمثل جميع الموارد المتاحة لوحدة تنسيق البيئة في الوقت الذى تمر به منظومة الامم المتحدة بضائقة مالية لن تمكنها من توفير الدعم المؤسسي خلال الفترة القادمة، وأوصت الأمين العام التنفيذى بأن يسعى لتأكيد استمرار الدعم المؤسسي المقدم من برنامج الامم المتحدة للبيئة لبرنامج البيئة في اللجنة خلال فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩.

البند ١٠: مشروع الخطة متوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥: الاطار العام والأولويات

١٤- اطلعت اللجنة على مشروع الاطار العام والأولويات للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ وأبدى أعضاء الوفود ملاحظات أولية عليها كما هو وارد في الجزء الثاني من هذا التقرير، ونوهوا بالجهود المبذولة في إعدادها وطالبوا بجعلها منسجمة مع الوضع الاقتصادي للمنطقة وقدرتها على التطور، مع مراعاة ما يلي:

(أ) ان تتناول المقدمة تحليلا موجزا للانجازات المحققة والامكانات الكامنة والجهود المبذولة من قبل الدول الاعضاء لاستثمارها، مع الإقرار بأن الواقع لم يصل الى مستوى الطموح حيث لا يزال للنفط الدور الاساسي في عملية التنمية في معظم دول المنطقة؛

(ب) أن تأخذ الخطة في الاعتبار تعزيز التكامل بينها وبين الخطط والبرامج القطرية من جانب وجعلها منسجمة مع تصورات التكامل الاقتصادي لدول المنطقة من جانب آخر؛

(ج) أن تؤكد على أهمية الظروف الاستثنائية التي تعيشها دول المنطقة وتأثيرها على العمل الاقتصادي وبرامج التنمية، وخاصة منها استمرار العدوان الاسرائيلي واحتلال الاراضي العربية وما يحدث في لبنان وكذلك أثر استمرار الحرب الايرانية العراقية.

١٥- وقررت اللجنة قبول الخطة من حيث المبدأ مع تقديمها للدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها عليها وعلى كيفية تكاملها مع الخطط القطرية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه.

١٦- واعتمدت اللجنة مشروع قرار بشأن الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٠-١٩٩٥. (انظر مشروع القرار رقم ٤ في الفصل الثاني، الجزء الأول من هذا التقرير).

البند ١١: مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزارى للدورة الرابعة عشرة للاسكوا

١٧- اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة E/ESCWA/14/L.1 باعتباره جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزارى للدورة الرابعة عشرة للاسكوا.

البند ١٢: ما يستجد من أعمال

(أ) النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية

١٨- اعتمدت اللجنة مقترح الأمانة التنفيذية الوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/10/Rev.1 الذى يقضي ببدء المناقشات في الاجتماعات الحكومية بحضور عدد أقل من النصاب المقرر على أن يكون إكتمال النصاب لازماً لاتخاذ أى قرار.

(ب) دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي ووظائفه في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة

١٩- أحاطت اللجنة علما بما ورد في وثيقة الأمانة التنفيذية E/ESCWA/C.1/14/11.

الفصل الثاني

مشاريع قرارات اعتمدتها اللجنة الفنية لعرضها على الدورة الرابعة عشرة للاسكوا

١- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تحيط علما بالتغيرات المقترح إدخالها على برنامج العمل وأولوياته خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كما هو وارد في تقرير الأمين العام التنفيذي(١) حول متابعة قرار اللجنة المرقم ١٤٢(د-١٣)،

واذ تلاحظ الأزمة المالية التي تمر بها منظومة الامم المتحدة وتأثيرها على برامج اللجنة وحسن أدائها،

١- تلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧؛

٢- تعتمد بناء على توصيات اللجنة الفنية، التعديلات المقترحة على برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كما تضمنه تقرير الأمين العام التنفيذي(١).

٢- تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر(*)

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تحيط علما بتقرير الأمين العام التنفيذي عن التقدم المحرز في مجال التعاون الفني وبخاصة في مجال تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الأسر،

واذ تستذكر ان برنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر قد وضع لمساعدة أعضاء اللجنة للحصول، من خلال المسوح الأسرية، على تدفق مستمر من المعلومات الاحصائية اللازمة لإعداد وإقرار الخطط والسياسات الانمائية ولتنمية القدرات الوطنية لديها للقيام بتلك المسوح،

(*) أقرت اللجنة الفنية مشروع القرار في جلستها الثالثة المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧.

(١) الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/4(Part I)/Add.1.

واذ تشير الى التقارير الصادرة عن الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الاحصائية والاجتماع الثلاثي لمراجعة مشروع مسوح الأسر الاقليمي RAB/80/009 والتوصيات الصادرة عنهما بشأن أهمية استمرار فترة عمل المشروع حتى نهاية عام ١٩٩١،

واذ تشير ايضا الى مشاركة اللجنة في مدخلات المشروع الاقليمي وخططها المستقبلية لزيادة دعمها للمشروع في ضوء الميزانية المقترحة في الاجتماع الثلاثي لمراجعة المشروع، الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٧[٢]،

واذ تشكر برنامج الامم المتحدة الانمائي على اهتمامه ببرنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر ومساهمته في تمويل المشروع الاقليمي،

واذ تلاحظ ان عددا من الأعضاء التي أعدت برامج مفصلة لمسوح أسرية لم تتمكن بعد من تحقيق الاعتماد الذاتي بسبب عدم توفر الموارد الفنية والمالية والمعوقات التي أشار اليها تقرير الاجتماع الثلاثي لمراجعة المشروع،

واذ تلاحظ ايضا أن انجاز المسوح الأسرية في المشاريع القطرية يعتمد الى حد بعيد على الخدمات الفنية التي يقدمها المشروع الاقليمي،

١- تؤكد على أهمية استمرارية المشروع حتى نهاية عام ١٩٩١، وتحث برنامج الامم المتحدة الانمائي على الاستمرار في المساهمة والتمويل في المشروع بما لا يقل عن مستوى المساهمة الحالية. كما تطلب الى منظمة العمل الدولية تعيين مستشار اقليمي ضمن اطار هذا المشروع؛

٢- تحث المنظمات الدولية والجهات الممولة والصناديق العربية على توفير الدعم المالي والفني لأعضاء اللجنة لتنفيذ برامجها الوطنية في مجال المسوح الأسرية.

٣- برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قراريها ١١٤(د-٩) المؤرخ في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ و١٢٥(د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ اللذين يحددان اختصاصات اللجنة الفنية،

---

(٢) E/ESCWA/C.1/14/6/Add.1.

واذ تلاحظ مع التقدير برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ المقترح من قبل الأمانة التنفيذية،

واذ تأخذ بعين الاعتبار الأزمة المالية التي تمر بها الامم المتحدة وتأثيرها على البرنامج،

١- تقر بناء على توصيات اللجنة الفنية، برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ آخذة بعين الاعتبار الموارد المحددة المتاحة ولوائح الامم المتحدة البرامجية المعمول بها؛

٢- تطلب الى الأمين العام التنفيذي أن يرفع تقريرا الى الدورة السادسة للجنة الفنية حول ما قد يطرأ من تعديلات على برنامج العمل على ضوء ملاحظات اللجنة الفنية في دورتها الخامسة.

٤- الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة، وخاصة احكامه المتعلقة بدور اللجان الاقليمية في تطوير التنسيق على الصعيد الاقليمي وبمهام ومسؤوليات هذه اللجان في عملية تخطيط واستعراض البرامج،

واذ تستذكر ايضا قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن تخطيط البرامج وخاصة الفرع (ألف) من هذا القرار؛

وإذ تأخذ في اعتبارها التقرير النهائي لاجتماع الخبراء حول الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٠-١٩٩٥[٣]،

١- تؤكد الحاجة الى ضمان ان تعكس الخطة أولويات التنمية لاعضاء اللجنة ومتطلباتها بشكل كامل ومتناسق على ضوء التطورات المستجدة في المنطقة وفي العالم؛

٢- تصادق في هذا السياق على الإطار العام والأولويات للخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ على ضوء الأولويات المدرجة أدناه[٤] مع مراعاة ما قد يرد من ملاحظات من الاعضاء على الخطة المفصلة خلال ثلاثة أشهر من تاريخه؛

---

(٣) E/ESCWA/MTP/86/3.

(٤) الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1 و Corr.1-2.

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذي عند صياغة مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥:

(أ) ان تكون الأولويات متسقة مع السمات والخصائص المتميزة للمنطقة وتكثيف الجهود على البرامج التي تعنى بقطاعي الزراعة والصناعة وعلى النشاطات المتعلقة بالأمن الغذائي والمياه والمعادن والطاقة الجديدة والمتجددة ، والعلم والتكنولوجيا، وبالتحديد التكنولوجيا المتقدمة، وتكنولوجيا المعلومات والمعلوماتية والتنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية والتنمية الادارية، التي تندرج ضمن الأولويات التي يمكن ان تراعيها اللجنة عند وضع وتنفيذ برامجها ضمن حدود الموارد المتاحة، والعمل على تحقيق الميزة النسبية للاسكوا كمؤسسة متعددة الاختصاصات وعلى زيادة فعاليتها في المنطقة كي تستطيع القيام بتجميع هذه الأولويات في عدد محدد من المحاور الاساسية وتطبيق النهج المتكامل عليها؛

(ب) أن يقدم تقريرا للدورة السادسة للجنة الفنية حول تنفيذ هذه التوصيات.

٥- عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قرارها ١٥٣ (د-١٣) الفقرة العاملة (١) حول إعداد دراسة حول امكانية تعديل الفقرة (أ) من المادة (١) من النظام الداخلي للجنة بحيث تعقد الدورة الوزارية مرة كل سنتين على ان تشمل هذه الدراسة بيان ما يترتب على هذا التعديل من نتائج بالنسبة لنشاطات اللجنة،

واذ تشير الى الاتفاق الذي تم بين أعضاء اللجنة على ضوء هذا القرار على عقد الدورة الرابعة عشرة في عام ١٩٨٧ الجاري ليبدأ بعد ذلك نظام عقد الدورات مرة كل سنتين،

واذ تدرك أهمية التدابير الجديدة التي تنهجها الامم المتحدة لرفع كفاءة الأداء الاداري والمالي للمنظمة والاقتصاد في الموارد المالية والحد من الانفاق بسبب الأزمة المالية الراهنة،

وحرصا منها على التزام العمل ضمن هذا الاطار من أجل تعزيز دورها الايجابي البنّاء الذي تطمح الوصول اليه في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا،

واقتناعا منها بأن عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين سيأتي متوافقا مع الفترة الزمنية التي يغطيها برنامج العمل والأولويات للجنة مما سيهيء الفرص الأفضل أمام الأمانة التنفيذية والأعضاء لمناقشة حصيلة برنامج عمل متكامل،

١- تقـــرر تعديل الفقرة (f) من المادة (١) من النظام الداخلي للجنة بحيث تُقرأ «دورة فـــي العادة كل سنتين في شهر نيسان/ابريل - يتقرر موعدها باتفاق مسبق بين أعضاء اللجنة»؛

٢- تطلب الى الأمين العام التنفيذي:

(f) إعداد تقرير مفصل عن نشاطات وخطط وبرامج اللجنة بما في ذلك نشاطات هيئاتهـــا الفرعية يرفعه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الذي لا تعقد فيه دورة ليكون المجلس علـــى اطلاع دائم على نشاطاتها؛

(ب) اطلاع رئيس الدورة الوزارية وأعضاء اللجنة على هذا التقرير قبل رفعه الى المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي لاقتراح ما قد يرون من تعديل أو اضافة حسب الحاجـة.

٦- النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تشير الى المادة ٣٦ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي تنـــص على أن «يتكون النصاب القانوني من أغلبية أعضاء اللجنة»،

واذ تشير ايضا الى المادة ١٩ من النظام الداخلي للجنة التي تنص على «تسري أحكام هذا النظـــام على الهيئات الفرعية بقدر ما يكون ذلك مناسبا ما لم تقرر اللجنة غير ذلك»،

ورغبة منها في ضمان عقد اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية في أوقاتها المقررة بسهولة وكفـــاءة أسوة بما جرى عليه العرف في اللجان الاقليمية الاخرى وفي الأجهزة الرئيسية للامم المتحدة،

تقـــرر تعديل النظام الداخلي للجنة بحيث يكون نص المادة ٣٦ كما يلي: «للرئيس حق افتتـــاح الجلسات في اجتماعات اللجنة أو هيئاتها الفرعية والبدء بالمناقشة عند حضور ثلث الأعضاء على الأقل علـى ان اتخاذ القرارات يقتضي حضور أغلبية أعضاء اللجنة».

الجزء الثاني

مقدمـــة

١- افتتح السيد اسماعيل الدليمي رئيس الدورة الرابعة للجنة الفنية أعمال الدورة الخامسة للجنـــة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧.

٢- وألقى الأمين العام التنفيذي للاسكوا كلمة افتتاحية استهلها بالترحيب بالمشاركين. وأشار الـــى التحديات الكبيرة والظروف الصعبة التي تواجهها المنطقة والتي تعرقل مسار التنمية فيها. وأكد على ان غياب التحركات الجادة التي تهدف الى ايجاد الحلول الناجعة للقضية الفلسطينية، ولاستمرار الحـــرب العراقية الايرانية، ولتفاقم الأزمة اللبنانية له آثار سلبية على أمن واقتصاد دول المنطقة. وبالاضافة الـــى ذلك فقد حدثت تطورات اقتصادية سلبية نتيجة لتدهور اسعار النفط مما يدعو الى اعادة النظر فـــي استراتيجيات وأولويات التنمية في المنطقة.

٣- وأشار الى الاجتماع الذي دعت الاسكوا الى عقده في عمان بحضور نخبة من الخبراء والمفكرين فـي المنطقة للنظر في خطتها متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، والذي اتفق فيه المجتمعون على مطالبـــة الاسكوا بالقيام بدور مميَّز كمركز لبلورة الأفكار ووعاء للفكر فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعيـة في المنطقة.

٤- كما أشار الى الأزمة المالية للأمم المتحدة والى أثرها على نشاط اللجنة وعلى قدرتها على تلبيـــة حاجات المنطقة.

٥- وأوضح ان الدورة الخامسة للجنة الفنية مدعوة للنظر في مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩، وهو المشروع الذي يشكل حلقة وصل بين الخطة متوسطة الأجل الحالية والخطـــة القادمة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ المدرجة في جدول أعمال الدورة. وذكر ان البرنامج يعكس الظـــروف الاقتصادية المتغيرة وأثرها على احتمالات التنمية؛ وان البرامج الاجتماعية قد أوليت اهتماما خاصا.

٦- وأضاف ان اللجنة مدعوة ايضا للنظر في مشروع الخطة متوسطة الأجل للسنـــوات ١٩٩٠-١٩٩٥، وهي ذات أهمية كبرى اذ ستحدد مسار عمل الاسكوا في النصف الاول من التسعينات. وأشار الـــى ان الوثيقة المعروضة تستعرض الاطار العام والأولويات فقط، وانه قد أعيدت صياغتها بناء على النتائج التـــي تم التوصل اليها في مؤتمر عمان. وأوضح ان مشروع الخطة الجديدة يولي اهتماما كبيرا للأنشطة المشتركة بين القطاعات، وانه يطرح القضايا والمشكلات الرئيسية، ويقترح أولويات البرنامج، ومجالات التركيز.

٧- وقال ان اللجنة الفنية مدعوة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وأبرز الانجـــاز الذي تحقق في عام ١٩٨٦ بالرغم من ارتفاع معدل الشواغر الذي بلغ ما يزيد عن ٣٥ في المائة في الشعـــب الفنية. وذكر ان استمرار الأزمة المالية وتجميد التعيينات في الامم المتحدة قد أديا، مع ذلك، الى اقتـراح بعض التعديلات في برنامج العمل؛ وهذه التعديلات معروضة على اللجنة.

٨- وأشار الى ان جدول الأعمال يتضمن بندا يتعلق بمتابعة قرارات اللجنة، وأهمية القرار المتعلق بتعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. بحيث تعقد الدورة كل سنتين بدلا من كل سنة، والقرار الذي يعطي أولوية لآثار تغير أسعار النفط وأسعار الصرف على السياسات الاقتصادية، وعلى العمالة الوافدة، والنظم المالية والمصرفية الدولية.

الفصل الأول

أولا - وقائع الجلسات

١- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (البند ٦(f) من جدول الأعمال)؛ الوثائق: (E/ESCWA/C.1/14/4(Part I) و Corr.1 و Add.1 و (Part II) و Corr.1 و (Part II)/Add.1 و E/ESCWA/C.1/14/4/Add.1 و Corr.1 و Add.2-3 و (Corr.1 و Add.3)

٩- قدم الأمين العام التنفيذي للجنة عرضا لأهم ما جاء في الوثائق المقدمة في اطار هذا البند. وأشار الى ان الاسكوا تمكنت بفضل الجهود الكبيرة لموظفيها والاستعانة بالخدمات الاستشارية الممولة من خارج الميزانية من انجاز ٣٧ ناتجا خلال عام ١٩٨٦ من أصل ٤٣ ناتجا، أي بمعدل أداء يساوي ٨٦ في المائة. كما تم إحراز تقدم كبير في العمل على ٦١ ناتجا آخر. وبذلك تكون اللجنة قد أنجزت حوالي ٤٠ في المائة من برنامجها لعامي ١٩٨٦-١٩٨٧، بالرغم من استمرار المعدل المرتفع للشواغر في الشعب الفنية.

١٠- ونظرا لاستمرار الأزمة المالية وتجميد التعيينات اقترح الأمين العام التنفيذي إدخال تعديلات على برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ تقضي بتأجيل تنفيذ ٧ نواتج، وإلغاء ١٣ ناتجا آخر، واعادة صياغة ٦ نواتج بحيث لا تتجاوز مجمل التعديلات المقترحة ١٨ في المائة من مجموع النواتج.

١١- أكد عدد من المندوبين على ضرورة العمل على زيادة التعاون بين اللجنة والمنظمات الاقليمية وشبه الاقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي الى تفادي الازدواجية، وتوفير النفقات خاصة مع ظروف الأزمة المالية. وقد رحب الأمين العام التنفيذي بهذه المبادرة، وأشار الى ان الاسكوا قد أخذت فعلا بهذا الاسلوب، وأجرت اتصالات بعدد من المنظمات الاقليمية والدولية منها مجلس التعاون الخليجي ومنظمة اليونيسكو لتوثيق التعاون معها. وأن الاسكوا ستواصل الجهود لتنسيق التعاون مع المنظمات الاخرى على اساس لقاء فرق كاملة.

١٢- واقترح ادراج فلسطين ضمن البلدان الأقل نموا في المنطقة كما هو متبع في الجامعة العربية. وقد أشار الأمين العام التنفيذي الى ان تحديد البلدان الأقل نموا يمر باطار تنظيمي معين، وأنه يمكن النظر في هذا الموضوع طبقا لأنظمة الامم المتحدة اذا ما تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب في هذا الخصوص.

١٣- وأعرب المجتمعون عن تقديرهم للجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية لإنجاز برنامج العمل لعام١٩٨٦.

٢- متابعة قرارات اللجنة (البند ٦(ب) من جدول الأعمال) (E/ESCWA/C.1/14/5/Rev.1)

'١' القرار ١٣٨(د-١٢) بشأن عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادىء (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.1)

١٤- عرض الأمين العام التنفيذي الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية للاسكوا في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ لتنفيذ العقد في غربي آسيا.

١٥- واستفسر أحد المندوبين عن المقصود بالمشاركة المطلوبة من جانب البلدان الأعضاء في الاسكوا؛ وأوضح الأمين العام التنفيذي ان المقصود هو ان تشارك البلدان الأعضاء في تحديد المشاريع وفي توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع جديدة.

١٦- وأشار أحد المندوبين الى ان ما ورد في الوثيقة يوحي بعدم ضمان الحصول على الأموال الكافية لتنفيذ عنصر البرنامج ٦/١. وأوضح الأمين العام التنفيذي ان هناك تعاونا في التنفيذ بين الاسكوا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادىء. وأضاف ان هناك مشروعا محددا، قيد البحث، مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وان الصندوق مهتم بعقد النقل والمواصلات. كذلك فقد جرت اتصالات مع المنظمة الدولية للطيران المدني واتفق على عقد لقاء موسع للاستفادة من امكانات المنظمة.

١٧- وذكر ممثل الامانة التنفيذية ان تحديد الموارد المالية اللازمة للعقد مرتبط بما ستقدمه الشعبة المختصة من مقترحات ضمن تقرير شامل عن أوضاع ومشاكل النقل في منطقة الاسكوا سوف يعدّ خلال ستة أشهر، ثم تضع استراتيجية تركز فيها على المجالات الهامة، وتحدد المشاريع اللازمة لاستكمال تنمية قطاع النقل، وذلك لعرضها على الدول الاعضاء لتحديد المشاريع التنفيذية المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية. وأضاف انه من المتوقع ألا يقل نصيب الاسكوا في المبلغ الذي حدده برنامج الامم المتحدة الانمائي عن ثلث المبلغ المحدد والذي يبلغ ستة ملايين دولار. وأشار الى ان الاسكوا تهدف الى تحقيق التكامل في جميع الجهود التي تضطلع بها مختلف المنظمات في قطاع النقل.

"٢" القرار ١٤٢ (د-١٣) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧
(E/ESCWA/C.1/14/5/Add.2)

١٨- عرض الأمين العام التنفيذي ما قامت به الأمانة التنفيذية بالنسبة لمتابعة القرار ١٤٢(د-١٣) من تحديد للأولويات، ضمن مواردها المتاحة، فيما يتعلق بآثار الظروف المتغيرة في سوق النفط وأسواق سعر الصرف على السياسات الاقتصادية وآفاق التنمية وعلى العمالة الوافدة وعلى النظم المالية والمصرفية الدولية في المنطقة.

١٩- واستفسر أحد المندوبين عن اهتمام الاسكوا بجانب واحد هو العمالة الوافدة وحجم التحويلات وعدم اعطاء الاهتمام الكافي لأوضاع الدول التي انخفضت ايراداتها وتأثرت التنمية فيها نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وردّ الأمين العام التنفيذي بأن الاسكوا ستحاول تحقيق التوازن بالنسبة لدراسة مشاكل البلدان الأعضاء فيها، سواء كانت بلدانا منتجة أو غير منتجة للنفط وسواء كانت بلدانا مصدرة أو مستوردة للعمالة. وأشار الى ان الاسكوا قد أدرجت في برنامج عملها وأولوياتها للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ اجراء

مسح للتطورات في سوق النفط الدولي وآثارها بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط في منطقة الاسكوا. وذكر ان الاسكوا قد شرعت في اجراء دراسة عن أثر أسعار النفط المتغيرة على سياسات الطاقة والامكانات المستقبلية للتنمية في منطقة الاسكوا.

٣٠- وقال أحد المندوبين ان الدراسات المطوّلة التي تجريها الاسكوا تأخذ وقتا طويلا، ومن ثم فان النتائج التي تستغرقها تصبح قديمة وغير متفقة مع واقع الحال. وردّ الأمين العام التنفيذي بأن الاسكوا تقوم بأعمالها طبقا لبرامج محددة تعتمدها البلدان الأعضاء وتحدّد الموارد طبقا لها، ويصعب تغيير هذه البرامج فيما بين دورات اللجنة. وأشار الى ان الاسكوا قد بدأت في اعداد دراسات وبيانات قصيرة الأجل بحيث تعكس هذه ما يحدث من تطورات مفاجئة وتكون ذات فائدة بالنسبة لصانعي القرارات.

'٣' القرار ١٤٣ (د-١٣) بشأن الأنشطة في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.3)

٣١- عرض الأمين العام التنفيذي الأعمال التي قامت بها الاسكوا في متابعة القرار ١٤٣ (د-١٣). وذكر ان الأمانة التنفيذية قامت بنوعين من الأنشطة لتنفيذ ذلك القرار وهما:

(أ) إدماج قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية في مشروع المساعدة التحضيرية لعقد النقل والمواصلات، وهو المشروع الذي تم توقيعه بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والاسكوا كوكالة منفذة؛

(ب) إدراج برنامج فرعي محدد عن المواصلات السلكية واللاسلكية في برنامج العمل والأولويات الذي تقترحه اللجنة لفترة السنتين المقبلة ١٩٨٨-١٩٨٩.

٣٢- وقد أحاطت اللجنة علما بهذه التطورات.

'٤' القرار ١٤٤(د-١٣) بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.4)

٣٣- عرض الأمين العام التنفيذى ما حدث من تطورات بالنسبة لمسألة ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية. وذكر ان ارتفاع معدل الشواغر في الرتب الفنية هو السبب الأساسي في عدم استكمال عناصر البرامج او تأجيلها الى فترة السنتين القادمة او الغائها. واضاف ان تجميد التعيينات نتيجة للأزمة المالية التي تعرضت لها الامم المتحدة قد أحبط بالفعل ما أحرزته الاسكوا في أواخر عام ١٩٨٥ من تقدم بالنسبة لتحسين حالة الشواغر.

٣٤- وأشار الى ان الامم المتحدة تحاول تحقيق التوازن في معدلات الشواغر بتنفيذ خطة لإعادة توزيع الشواغر. وقال انه سيحدد قريبا، نتيجة لتنفيذ الخطة، مرشحون من داخل المنظمة لشغل وظائف شاغرة

على نطاق المنظومة، وانه من المزمع ان تسمح المنظومة بالتعيين من خارج المنظومة في الحالات التي لا يتوفر فيها مرشحون من داخل المنظومة بالنسبة للشواغر التي لها أولوية.

٢٥- وأعرب المندوبون عن التأييد للاجراءات التي تتخذها الاسكوا بالنسبة لملء الشواغر وطلبوا الاستمرار في التأكيد على استثناء الاسكوا من تجميد التعيينات. وأشاروا الى انه لا يمكن معاملة الاسكوا كسائر المكاتب والادارات اذ انها لم تصل بعد الى الحجم الكامل الذى يتعين ان تصل اليه كي تنفذ برامجها بفعالية وكي يكون لها تأثير بالنسبة لتنمية المنطقة.

٢٦- وذكر الأمين العام التنفيذى ان رصيد حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للاسكوا على وشك النفاذ، ودعا الدول الاعضاء الى مواصلة المساهمة في هذا الحساب.

'٥' القرار ١٤٥(د-١٣) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.5/Rev.1)

٢٧- وأوضح الأمين العام التنفيذى ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قامت بإدخال البيانات والمعلومات الخاصة بالاراضي الفلسطينية المحتلة ضمن تقاريرها الدورية. كما قامت اللجنة بإعداد ثلاث دراسات في مجال الإعداد المهني؛ وتنمية الهياكل والأنشطة المالية؛ وتسويق المنتجات الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٨- وقد أشاد المجتمعون بهذه الجهود، وأوصوا بالاستمرار في العمل بروح هذا القرار، وتزويد البلدان الاعضاء والجهات المهتمة بالدراسات والنشرات الصادرة في هذا الشأن.

'٦' القرار ١٤٦(د-١٣) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.6)

٢٩- أوضح الأمين العام التنفيذى ان اللجنة قامت تنفيذا لهذا القرار بنشر ملخص الدراسة (E/ESCWA/85/IG.1/WP.1/Rev.1) الذي اعتمده الاجتماع الحكومي الدولي في عام ١٩٨٥ وأقرته الدورة الماضية. وستقوم اللجنة، بناء على هذا القرار، بنشر الأجزاء التفصيلية من الدراسة العامة في سلسلتين خلال عام ١٩٨٧.

٣٠- ومن خلال المناقشات التي دارت أشار بعض الاعضاء الى ضرورة وضع برنامج لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في ضوء نتائج الدراسة، وعرضه على الامم المتحدة، وتوفير مستلزمات تنفيذه. وأعرب أعضاء آخرون عن أهمية أن يتم نشر الدراسة او ملخصها بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. وأشار مندوب آخر الى وجود برنامج انمائي متكامل وعملية تخطيط مستمرة للمناطق المحتلة في الاردن، ودعا الى أخذها في الاعتبار مستقبلا.

٣١- وقد علق ممثل برنامج الامم المتحدة للبيئة على ذلك بقوله ان الأمانة العامة للامم المتحدة تقوم بإعداد برنامج لمنظومة الامم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة بالتشاور مع برامج الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وأوضح أنه سيتم التشاور مع الدول المعنية وقيادة المنظمة في مرحلة إعداد البرنامج الذى سيعرض على المجلس الاقتصادى والاجتماعي في الصيف المقبل، ومن ثم على الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين.

٧' القرار ١٤٧ (د-١٣) بشأن مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.7/Rev.1)

٣٢- عرض الأمين العام التنفيذي ما قامت به الاسكوا تنفيذا للقرار وحسبما يرد في الوثيقة أعلاه.

٣٣- وقال مندوب العراق انه في الفقرة ٦ من القرار ١٤٧ (د-١٣) دعت اللجنة «الدول الأعضاء والأمين العام التنفيذي الى تكثيف الجهود ... بهدف وضع نظام دولي يعزّز المبادىء التي تحرّم الاعتداء المسلح على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية ...وذلك منعا لتكرار العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية أو غيرها»، وطلب ايضاح ما تحقق بهذا الشأن، اذ لم ترد في الوثيقة أية اشارة الى ذلك. كما استفسر عن نوع التنسيق بين الاسكوا والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يخص البرامج المقترحة. وأن تولي الأمانة التنفيذية للاسكوا أهمية أكبر للبرامج المتعلقة بالطاقة النووية وبالتشاور مع الدول الأعضاء.

٣٤- وأشار مندوب آخر الى أهمية اقامة تعاون بين الاسكوا أو هيئات الطاقة الذرية القطرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال درء أخطار التلوث الاشعاعي ووضع قواعد ومعايير لمنع تسرب المواد الغذائية الملوثة بالإشعاع النووي، وأضاف أنه يمكن لوحدة البيئة بالاسكوا تقديم المساعدة في هذا الشأن.

٣٥- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية ان الدراسة التي أعدتها الاسكوا تتضمن نصوصا بهذا الشأن، وان الاسكوا ساهمت في أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي شملت وضع نصوص معروضة على مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الذي ينعقد الآن في جنيف. وقال ان هذه النصوص تنسجم مع ما جاء في الفقرة ٦ من القرار ١٤٧ (د-١٣). وردا على النقطة الثانية ذكر ان انشاء وحدة مشتركة بين الاسكوا ووكالة الطاقة الذرية لا يزال مجرد فكرة، وان الوكالة وعدت بالنظر فيها، ويجري بذل جهود من أجل تنفيذ بعض المشروعات المشتركة ومنها مشروع لاستخدام النظائر المشعة في اكتشاف وتقييم المياه الجوفية. وبالنسبة لمسألة قيام الاسكوا بدور في درء أخطار التلوث الاشعاعي، ذكر ان الاسكوا قد عملت على جمع مجموعة من الأوراق التي أعدتها الوكالة لعدد من الاجتماعات التي نظمتها؛ ويجري حاليا دراستها.

٨' القرار ١٤٨ (د-١٣) حول التشاور الاقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائيـــــة (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.8)

٣٦- عرض الأمين العام التنفيذي ما تم تحقيقه بالنسبة لهذا القرار.

٣٧- ذكر أحد المندوبين أنه كان يود أن يشار في الوثيقة الى ما عرف باعلان القاهرة وبالتقرير الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى خاصة فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني. وأضاف أنه يمكن للاسكوا أن تساهـم في وضع قائمة المشروعات كي يسترشد بها الخبراء.

٣٨- وأعلن عدد من المندوبين رفضهم للجزء المتعلق بالعمالة الوافدة في ملخص الدراسة المرفقـة بالوثيقة لأن الدراسة لم تعتمد أصلا وركزت على الجوانب السلبية وبالغت فيها ولم تبرز الجوانـب الايجابية. وذكروا انه يتعين عند اجراء مثل هذه الدراسات التشاور مع البلدان المعنية قبل توثيقهـا ونشرها. ورد الأمين العام التنفيذي ان الدراسة تتكون من شقين: التشاور الاقليمي وملخص الدراسـة. وبالنسبة للشق الأول فان الامانة التنفيذية تضع هذه السياسات أمام اللجنة الفنية للنظر فيها؛ اما الشـق الثاني فهو ملخص لدراسة أعدها خبير استشاري، ولم تعتمد أو تنشر، ولا تعتبر وثيقة رسمية صادرة عـن اللجنة، وانما هي معروضة بغرض ابراز اهتمام اللجنة بالقضايا الاجتماعية، وفقا لتوجيهاتها، واستطـلاع رأي الوفود بالنسبة لها.

٣٩- واقترح أحد المندوبين ان يقتصر تناول الاسكوا للقضايا الاجتماعية على موضوع أو موضوعين فـي كل دورة لعدم امكان تغطية جميع الموضوعات الاجتماعية في دورة واحدة.

٤٠- وقدم وفد العراق ملاحظات حول التجربة العراقية في مجال الرعاية الاجتماعية.

٤١- وشرح ممثل الامانة التنفيذية ان هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة رأي الأمانة التنفيذية؛ وكـان الهدف من عرض ملخصها هو أخذ رأي اللجنة بالنسبة لمحتوياتها لوضع تصور اقليمي لسياسات وبرامـج الرعاية الاجتماعية بهدف الاشتراك في المشاورات الاقليمية التي ستعقد في الخريف القادم. وذكر أنـه ستتم مراجعة الدراسة وسترسل الى أعضاء الاسكوا لاستطلاع آرائها وإعدادها كوثيقة تقدم فـي المشاورات الاقليمية.

٤٢- وقال رئيس اللجنة الفنية أنه من الواضح ان ملخص الدراسة غير مقبول من قبل اللجنة الفنيـة واقترح اعتماد الشق الأول الذي يمثل اطارا عاما لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية؛ وتقديـم توصية باستكمال الدراسة بعد التشاور مع الدول المعنية بحيث تكون موضوعية وعلمية ومتوازنـة بالنسبة للجوانب السلبية والجوانب الايجابية للعمالة الوافدة.

٤٣- واعتمدت اللجنة الفنية اقتراح الرئيس.

'٩' القرار ١٤٩ (د-١٣) بشأن الوضع المالي للجنة (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.9)

٤٤- ذكر الأمين العام التنفيذي ان المناقشة الفنية لهذا الموضوع ستجري في اطار البند ٩ من جدول أعمال الدورة الوزارية، وأنه يلزم قراءة الوثيقة المقدمة في اطار هذا البند مع البند ٦(ب)'٤' من جدول الأعمال بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية حيث ان القرار ١٤٩ (د-١٣) يتعلق بقضية احتياجات اللجنة من الموارد البشرية كما يتعلق بمواردها المالية. وأشار الى الدعم المالي السخي الذي تلقته الأمانة التنفيذية من المقر والذي مكّنها من تنفيذ نقل العاملين الدوليين من فئة الخدمات العامة من سكنهم المؤقت الى مساكن خاصة. وقد ساهم هذا النقل، بدرجة كبيرة، في تحسين الأحوال السكنية والاجتماعية للعاملين بالاسكوا.

٤٥- وقد أحاطت اللجنة علما بمحتويات الوثيقة المعروضة.

'١٠' القرار ١٥٠ (د-١٣) بشأن المسائل المتصلة بالسياسة العامة والتي تؤثر على الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الامم المتحدة الانمائي: استعراض الثلاث سنوات في عام ١٩٨٦ (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.10)

٤٦- ذكر الأمين العام التنفيذي ان الأمين العام للامم المتحدة قد أعدّ تقريرا شاملا يتضمن استعراض الثلاث سنوات فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية، وان ذلك التقرير قد تم توزيعه على جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة. وأضاف أنه، تنفيذا لقرار الاسكوا، تم تلخيص تقرير الأمين العام لتستفيد منه الدول الأعضاء في الاسكوا. ودعا اللجنة الى ترك أمر القرارات المتعلقة بهذا الاستعراض الى الجمعية العامة لتحاشي الازدواجية والتضارب المحتمل في المواقف.

٤٧- وقد أحاطت اللجنة علما بمحتويات الوثيقة المعروضة.

'١١' القرار ١٥٢ (د-١٣) بشأن طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.11/Rev.1)

٤٨- عرض الأمين العام التنفيذي ما حدث من تطورات بالنسبة لمسألة طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي، وأشار الى ان الحكومة العراقية قد خصصت للاسكوا المبنى الحالي الذي تشغله وزارة الخارجية.

٤٩- وأوضح عضو وفد العراق أن العمل في البناية الجديدة المخصصة لوزارة الخارجية سينتهي قريبا. وان المشاورات جارية بين الجهات المختصة (وزارة التربية) والأمانة التنفيذية لتحديد بناية مناسبة لمدرسة بغداد الدولية بما يضمن توفير المرافق المناسبة للمدرسة.

٥٠- واقترح أحد المندوبين توجيه الشكر والتقدير من أعضاء الاسكوا الى الحكومة العراقية على ما قدمته وتقدمه من تسهيلات للجنة. ووافق الأعضاء على هذا الاقتراح.

"١٢" القرار ١٥٣ (د-١٣) بشأن تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.12/Rev.1)

٥١- عرض الأمين العام التنفيذي ما ورد في الوثيقة أعلاه.

٥٢- طلب أحد المندوبين الاستعاضة عن عبارة «في شهر نيسان/ابريل» الواردة في السطر الأخير من الوثيقة بعبارة «تبدأ في ثالث يوم سبت من شهر نيسان/ابريل».

٥٣- واستفسر أحد المندوبين عما اذا كان عقد الدورة كل سنتين ينطبق ايضا على اللجنة الفنية. وردّ الأمين العام التنفيذي بأن التعديل ينطبق على اللجنة الفنية واللجنة الوزارية. وأضاف أنه يمكن أن تدعو الاسكوا الى عقد اجتماعات طارئة خلال فترة العامين اذا طرأ ما يدعو لذلك. وطلب أحد المندوبين أن يكون توجيه الدعوات قبل عقد الاجتماعات بفترة لا تقل عن شهر واحد وذلك لاتاحة الفرصة لاتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة.

٥٤- وقد ووفق على التعديل مع أخذ ملاحظات الأعضاء في الاعتبار.

اجراءات متابعة المؤتمرات العالمية والاجتماعات الاقليمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي (البند ٧ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/C.1/14/6 و Add. 1)

٥٥- عرض الأمين العام التنفيذي النتائج التي توصلت اليها الاجتماعات الحكومية التي تنظمها الاسكوا على الصعيد الاقليمي.

(أ) الاجتماع الحكومي الفني المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٥٦- أشار مندوب العراق الى الاجتماع الذي عقد في عمان لاستعراض الدراسات والمقترحات التي أعدتها الأمانة التنفيذية للاسكوا بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وأعلن استعداد بلاده لاستضافة شبكة المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ورغبتها في الاشتراك في المشاريع المقترحة في الفقرات (ب) و(ج) و(ح) في الفقرة ٦ من البند «ثالثا» في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/6.

٥٧- وأعرب ممثل منظمة الأوابك عن ترحيب المنظمة بالتعاون مع الاسكوا في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. وأكد اهتمام المنظمة بشبكة المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، واقترح ان يعقد اجتماع للأطراف المعنية وأن تدعى منظمة الأوابك لحضوره.

٥٨- وذكر أحد المندوبين أن من أهم نتائج مؤتمر الطاقة العربي الذي عقد في قطر في عام ١٩٨٢ ومؤتمر الطاقة العربي الثالث الذي عقد في الجزائر في عام ١٩٨٥ أن الطلب المستقبلي على النفط العربي سيزداد زيادة كبيرة، الأمر الذي يتطلب الحفاظ على الثروات النفطية وترشيد استهلاكها في العقود القادمة عن طريق تطوير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة لتقليل استهلاك النفط والغاز.

٥٩- وأكّد مندوب اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ان الاتحاد يولي اهتماما لتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وسيعقد هذا العام ندوة عن أهمية استغلال طاقة الكتلة الحيوية، وندوة اخرى عن آفاق استغلال طاقة الرياح في الوطن العربي. وقال أن الاتحاد سيدعم المؤتمر العالمي العربي الثالث للطاقة الشمسية الذي سيعقد في بغداد في بداية عام ١٩٨٨، وأن الأمانة العامة قد أصدرت دراسة عن المجمعات الشمسية كما تعكسها براءات الاختراع وستعقبها إصدارات لاحقة عن الطاقة الشمسية. وأعلن ان الاتحاد يدعم الجهود التي تبذلها الاسكوا في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وأعرب عن رغبة الاتحاد واستعداده للاشتراك في الأنشطة التي ستضطلع بها الاسكوا مستقبلا في هذا المجال.

(ب) <u>الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا</u>

٦٠- ذكر أحد المندوبين أن الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد انتهى الى توصيات معروضة على اللجنة الفنية واقترح ان تضم اليها توصيات الاجتماع الثلاثي الذي عقد في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ بشأن تقييم مشروع مسوح الأسر الاقليمي بالاسكوا.

٦١- وقال أحد المندوبين أن الاجتماع الثلاثي قد أوصى بأن يمول برنامج الامم المتحدة الانمائي مسوح الأسر في دول الاسكوا للفترة ١٩٨١-١٩٩١. وأضاف أن البرنامج قد وافق على التمويل حتى كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧، وطلب تقديم توصية بأن يواصل البرنامج دعم المسوح حتى نهاية عام ١٩٩١.

٦٢- وأشار أحد المندوبين الى ان هناك توصية حول تأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشروع احصاءات الهجرة الخارجية وإعداد الكتيّب المنهجي الخاص بها. وأيّد عدد من المندوبين هذا الطلب.

٦٣- وقال الأمين العام التنفيذي أن الأمانة التنفيذية ستأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدتها الوفود. وأكّد أن الأمانة التنفيذية حريصة على استمرار برنامج مسوح الأسر وعلى ضمان تمويل هذا البرنامج حتى نهاية عام ١٩٩١. كما أكّد أن الأمانة التنفيذية ستعمل على ضمان تمويل أنشطة مشروع احصاءات الهجرة الخارجية.

٦٤- وعُرض على اللجنة مشروع قرار بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر (انظر مشروع القرار رقم ٢ في الجزء الأول، الفصل الثاني من هذا التقرير). وقد أقرته اللجنة.

(ج) الاجتماع الفني الحكومي المشترك بشأن الأمن الغذائي

٦٥- أشار أحد المندوبين الى ان موضوع الأمن الغذائي كان محور أعمال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التي عقدت في عمان، وكذلك الدورة التي عقدت في الرياض. وطلب ان تركّز الأمانة التنفيذية جهودها حول هذا الموضوع خاصة وأن البلدان العربية قد أولته اهتمامها. وأضاف أن التلوث الاشعاعي يسبب مشاكل متعددة خاصة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تصدّر اليها سلع تعرضت للاشعاعات النووية. ودعا الأمين العام التنفيذي الى الاهتمام بهذه المسألة وزيادة التنسيق مع جميع المنظمات العربية والدولية؛ كما طلب إصدار قرار مناسب في هذا الشأن.

٦٦- وأحاطت اللجنة الفنية علما بالوثيقتين E/ESCWA/C.1/14/6 و Add 1 مع أخذ الملاحظات التي أبدتها الوفود في الاعتبار.

التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية (البند ٨ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/14/7)

٦٧- عرض الأمين العام التنفيذي على اللجنة الأنشطة والجهود التي قامت بها الأمانة التنفيذية لتدعيم التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية والدولية، وذلك تمشيا مع هدف تعزيز الاعتماد على الذات فيما بين بلدان المنطقة، وبين هذه البلدان والبلدان النامية الاخرى. وأشار بصفة خاصة الى الاتصالات التي أجريت مع عدد من المنظمات الاقليمية والدولية للوصول الى تفاهم حول تنسيق التعاون بين الاسكوا وتلك المنظمات.

٦٨- وأشار ممثل الصندوق السعودي للتنمية الى المساعدات التي يقدمها الصندوق لبلدان الاسكوا خدمة لأهداف التنمية في المنطقة. كما أكد ممثل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية على ضرورة توثيق علاقة الاسكوا بصناديق التنمية والتمويل العربية، مشيرا الى ان هناك مجالا خصبا للتعاون بين الاسكوا وتلك الصناديق التي تقدم عادة معونة فنية، ولكنها لا تملك الخبراء اللازمين لهذا النشاط.

٦٩- وأشاد ممثل اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بتكثيف التعاون بين الاسكوا والاتحاد في الفترة الاخيرة والذي تمثل في إعداد مسودات لمقترحات مشاريع بحوث مشتركة تنفذها مراكز البحث العلمي العربية وعبر عن أمله في ان يمتد هذا التعاون ليشمل مجالات اخرى مثل الطاقات الجديدة والمتجددة والبيئة والمصادر المائية والتوثيق والاعلام والتكنولوجيا. بالاضافة الى التعاون في تحديث دليل مراكز البحث العلمي العربية الذي قام الاتحاد بإصداره بحيث يتم بالتنسيق مع مشروع الاسكوا لتحديث الدليل الذي أصدرته عن مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة.

٧٠- وقد أعرب معظم الأعضاء عن تقديرهم الكبير للجهود التي بذلتها الاسكوا في هذا المجال، وأوصوا بتعزيز واستمرار التعاون مع المنظمات الاقليمية.

مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (البند ٩ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/14/8 و Corr.1-2)

٧١- أوضح الأمين العام التنفيذي أن إعداد برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين تم بشكل يخدم أهداف الخطة متوسطة الأجل ١٩٨٤-١٩٨٩ التي يعتبر هذا البرنامج الأخير جزءا منها، كما أنه يمثل حلقة الوصل بينها وبين الخطة متوسطة الأجل القادمة.

٧٢- وأشار بوجه خاص الى بعض ما تضمنه البرنامج من نشاطات جديدة مثل دراسات تحليل الظروف الاقتصادية المتغيرة وأثرها على احتمالات التطور في المنطقة في المستقبل؛ ودور الأسواق المالية وأثرها على تشجيع الاستثمار المشترك بين الدول العربية؛ وتنويع مصادر الدخل القومي في بلدان الاسكوا المصدرة للنفط. وذكر انه قد تم التوسع في برنامج التنمية الاجتماعية؛ وفي النشاطات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية؛ وتطوير نظم المعلومات؛ والتكنولوجيا المتطورة.

٧٣- وقال انه قد روعيت سياسة تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة ذات الأولوية، وتعزيز البرامج المتعددة الاختصاصات؛ والتوسع في الأنشطة العملية.

٧٤- وأشار الى انه نظرا لتوقع استمرار الأزمة المالية التي تعاني منها الامم المتحدة، فان الأمر قد يحتاج الى تغييرات كبيرة في البرنامج.

٧٥- أشار عدد من الأعضاء الى ان البرنامج المقترح طموح، ولكن تنفيذه مرهون بملء الشواغر وتسهيل اجراءات التوظيف في الأمانة التنفيذية، وهي فروض تبدو بعيدة التحقيق في ظل الأزمة المالية الراهنة للامم المتحدة. واقترحوا وضع أولويات واضحة للبرامج بحيث تستطيع الأمانة التنفيذية تعديل برنامج العمل وفقا لما تقتضيه الظروف الفعلية.

٧٦- وقد قدم عدد من الأعضاء مقترحاتهم التفصيلية بشأن بنود برنامج العمل، وتضمنت هذه الاقتراحات ما يلي:

ألف- في مجال الأغذية والزراعة

(f) أن تقوم الاسكوا بمساعدة الجهات المختصة في الدول الأعضاء على وضع برامج قطرية لعدد معين من محاصيل الغذاء الاساسية ترتكز على ربط حلقات الانتاج بالتجهيز والتسويق كمحاصيل القمح والأرز والذرة والبطاطا ... الخ؛

(ب) ان تقوم الاسكوا بالمساعدة في تطوير تكنولوجيا الاقتصاد في استخدام مياه الري الجوفية والسطحية النادرة واللازمة لتطوير المراعي الطبيعية والنباتات الصحراوية الرعوية؛

(ج) ان تقوم الاسكوا بالمساعدة في وضع برامج مكافحة الآفات والحشرات والأدغال؛

(د) ان تقوم الاسكوا ببحث مشاكل تطهير قنوات الري والبزل وبحث سبل الاستفادة من مياه البزل للأغراض المنزلية والأغراض الزراعية؛

(هـ) ان تساعد الاسكوا في تطوير برامج في التدريب والارشاد الفلاحي لتطوير أدوات وأساليب الانتاج الذاتية واختيار أنماط التكنولوجيا التي تتناسب وحجم وحدات الانتاج الصغيرة؛

(و) ان تساعد الاسكوا في إعداد برامج لنشر التجارب العملية الناجحة في تكنولوجيا الانتاج وأساليبه؛

(ز) تكليف الأمانة التنفيذية بوضع تقرير بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والهيئات القطرية والاقليمية والدولية الاخرى المعنية حول وسائل التعاون بين الدول المصدرة للمواد الغذائية والعلف الحيواني والسلع الأخرى والدول المستوردة لها من أعضاء الاقليم من أجل تطبيق المعايير والضوابط الكفيلة بمنع تسرّب مواد غذائية ملوثة بنسب عالية من الاشعاع النووى الى أسواق المنطقة.

٧٧- وقد أبدى ممثل العراق رغبة بلاده في ان تُختار لتنفيذ برنامج تدريبي في مجال مكافحة التصحر بها. كذلك اقترح ان يكون العراق أحد الدول التي يتم فيها تنفيذ دراسة حول تنسيق ووضع الخطط ورسم السياسات في مجال الأغذية، وان يتم فيها ايضا تنفيذ مشروع تقييم مشاريع وبرامج التنمية الريفية.

باء- <u>في مجال المستوطنات البشرية</u>

قيام الاسكوا بدراسة الموضوعات التالية:

- تنظيم استعمالات الأرض والحفاظ على المناطق الخضراء داخل المدن؛
- الاهتمام بوضع التصاميم الأساسية للمدن والتصاميم الهيكلية في المناطق الحضرية؛
- وضع برامج ودراسات حول اقتصاديات حجم المدن والحجم الاقتصادي/الاجتماعي/السكاني الأمثل لأبرز المدن في دول المنطقة؛
- دراسات حول حركة السكان والتحضر وخطط الاستيطان الحضري والريفي في دول المنطقة؛
- الموازنة المكانية في التنمية؛
- معايير وأسس توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية؛
- التاكيد في مجال الاسكان ومواد البناء على البناء الجاهز؛ إشباع الحاجات الملحة؛ وسائل تخفيض تكاليف الانتاج؛ توفير السكن بمواصفات مقبولة؛ وسائل خلق نظم تصميمية ملائمة للبيئة.

جيم- في مجال البيئة

- وضع أسس ومعايير استرشادية لتلافي التلوث؛
- المساعدة على استخدام الوسائل المناسبة لمكافحة التلوث؛
- دعم الادارة البيئية للمجتمعات الحضرية؛
- تأييد عقد الاجتماع الاقليمي حول الادارة البيئية ونظمها المؤسسية طبقا لما ورد في برنامج العمل والأولويات؛
- دعم العنصر البرنامجي الخاص بتقديم المشورة الفنية في المجالات البيئية في الدول الأعضاء.
- مطالبة برنامج الامم المتحدة للبيئة بمواصلة تقديم الدعم المؤسسي لبرنامج البيئة في الاسكوا، على الأقل خلال فترة السنتين القادمة.

دال- في مجال التنمية الصناعية

اعطاء أولوية لمساعدة بلدان المنطقة في جهود التخطيط الصناعي وبالأخص تحسين التنسيق الاقليمي فيما يتعلق بالقطاعات الصناعية.

هاء - في مجال السكان

قيام الاسكوا بمساعدة الدول الأعضاء في مجال احصاءات القوى العاملة، وخاصة في مجال المسوحات ما بين التعدادات السكانية لتوفير المعلومات عن القوى العاملة في هذه الفترة.

واو - في مجال الادارة العامة والمالية العامة

٧٨- اقترح ممثل صندوق النقد العربي اجراء «دراسة الأسواق المالية في منطقة الاسكوا» (عنصر البرنامج ١-٢) بالتنسيق مع الصندوق المذكور.

زاي- في مجال العلم والتكنولوجيا

(f) اعطاء أولوية عليا للبرنامج الفرعي ٢-٢ «دور مؤسسات القطاع العام وأثرها في اكتساب التكنولوجيا وتطويعها» وذلك لكون القطاع العام يشكل المستثمر الرئيسي وأكبر مستخدم للتكنولوجيا وخاصة المستوردة في دول المنطقة؛

(ب) تضمين البرنامج الفرعي ١-٢ «تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية» دراسة البنى المؤسسية والأطر التنظيمية المناسبة لعملية تنمية القدرات التكنولوجية. بهذا الخصوص أفاد مقدم الاقتراح بأنه يجب أن ينظر الى المشروعين المقترحين في (f) و (ب) دون تأثير أو تقليل من أهمية وأولوية المشاريع الواردة في الوثيقة المشار اليها أعلاه.

حاء- في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية

القيام بتنظيم حلقات دراسية في مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية، وذلك لتبادل الخبرات مباشرة وعدم حصرها في دراسات أو نشرات.

طاء- في مجال الاحصاء

(f) ان تقوم الاسكوا بتقديم المساعدات الفنية في المجالات التالية:

- تطوير نظم تقدير الناتج بالأسعار الثابتة بما يضمن احتساب الصادرات بقوتها الشرائية الحقيقية؛
- تطوير بيانات التجارة الخارجية بما يساعد على تسهيل احتساب الأرقام القياسية لأسعار الاستيرادات؛
- تطوير بنوك البيانات الاحصائية في الدول الأعضاء باستخدام الحاسبات الالكترونية؛
- توسيع مجال برنامج تعزيز القدرات الوطنية في ميدان مسوح الأسر ليشمل مساعدة الدول لتوسع جهودها واستخداماتها لمسوح الأسر لإعداد بيانات عن الحالة الديمغرافية وقياس التغير في هيكلية الأسر، والعمالة، ومسوح التغذية.

ياء- في مجال الشركات عبر الوطنية

تقديم الناتج رقم (١) الخاص بإعداد تقرير الى لجنة مدونة الامم المتحدة لقواعد السلوك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية بحيث يتم انجازه في الربع الاخير من العام الحالي، ووضعه تحت تصرف المنظمات الاقليمية في المنطقة للاستفادة منه.

٧٩- وقد أبدى الأمين العام التنفيذي تقديره لملاحظات الأعضاء ومقترحاتهم، وأشار الى ان الأمانة التنفيذية ستحاول تطبيقها في حدود القيود المفروضة عليها. واذا لم يمكن ذلك في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩، فانها ستؤخذ في الاعتبار في الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٠-١٩٩٥.

٨٠- وفي النهاية ثمّن معظم الأعضاء الجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية لإعداد مشروع برنامج العمل والأولويات ووافقوا على إقرار المشروع مع مراعاة الملاحظات المذكورة.

مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، والاطار العام والأولويات (البند ١٠ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1 و Corr.1-2)

٨١- قدم الأمين العام التنفيذي مشروع الخطة متوسطة الأجل لفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ بكلمة أشار فيها الى طبيعة التخطيط والبرمجة في اطار الامم المتحدة التي تضع ميزانياتها البرنامجية على أساس خطط

متوسطة الأجل مدة كل منها ٦ سنوات، تترجم قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الاقتصادية والاقليمية.

٨٢- وذكر ان مشروع الخطة قد وضع في ضوء الخبرة التي تم اكتسابها من تنفيذ الخطة متوسطة الأجل الحالية، وأنها أخذت بعين الاعتبار المتغيرات الاقليمية والعالمية، والتطلعات المستقبلية. وقد تمت صياغتها ومراجعتها بناء على النتائج التي توصل اليها اجتماع الشخصيات رفيعة المستوى الذي دعت الاسكوا لعقده في عمان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. وأكد أن مشروع الخطة المعروض يمثل انطلاقة جديدة من ناحية الاهتمام الكبير بالأنشطة المشتركة بين القطاعات وأنها تتميز عن الخطة السابقة بإعادة الاهتمام بقطاع الثروة المعدنية، وبتسليط الأضواء على التكنولوجيا الملائمة والفعالة، والمعلوماتية المتطورة، وتنمية الموارد البشرية، والتركيز على القطاعات الانتاجية والتوسع بدراسة القضايا الاجتماعية المتنوعة.

٨٣- وقد أشاد معظم الأعضاء بالجهد المبذول في إعداد مشروع الخطة. وأبدى بعضهم عددا من الملاحظات فيما يتعلق بالنظرة العامة الواردة بمقدمة مشروع الخطة وبكونها لم تعكس بدرجة كافية الانجازات التنموية، والايجابيات التي تم تحقيقها في المنطقة خلال الفترة الماضية، ولم توف موضوع الحروب حقه من الاهتمام، ولم توضح بدرجة كافية آثار تلك الحروب والصراعات على اقتصاديات دول المنطقة وعملية التنمية بها. وأبدى البعض الآخر ارتياحه لما جاء في المقدمة من تحليل وتشخيص واقعيين. وأشادوا بتوصيف التنمية الذي يعتبر أن الانسان غاية التنمية. وقد أبدى بعض الأعضاء ملاحظات على ما جاء بالخطة، وطلب عدد كبير من الأعضاء اتاحة الفرصة لدراسة متأنية لمشروع الخطة من قبل الجهات المختصة في أقطارهم، على ان يوافوا الأمانة التنفيذية بملاحظاتهم عليها خلال فترة زمنية محددة.

٨٤- وقد شكر الأمين العام التنفيذي الأعضاء على ملاحظاتهم القيّمة، وأشار الى ضرورة إقرار الاطار العام للخطة لتقديمها ضمن خطط اللجان الاخرى للامم المتحدة. وأكد اتاحة الوقت الكافي للدول الأعضاء لدراسة مشروع الخطة تفصيليا واستعداد الأمانة التنفيذية لتلقي جميع ملاحظاتهم وتعليقاتهم عليها وأخذها في الاعتبار.

٨٥- وبناء عليه وافقت اللجنة على مشروع قرار بشأن الخطة متوسطة الأجل -الاطار العام والأولويات- (أنظر مشروع القرار ٤ في الجزء الأول، الفصل الثاني من هذا التقرير) وطلبوا أن تتناول المقدمة الامكانيات الكافية في دول المنطقة والجهود المبذولة من قبل الأعضاء في الفترة الماضية، والتأكيد على أهمية الظروف المحيطة بالمنطقة وأثر الحروب والصراعات الممتدة على عملية التنمية فيها. (أنظر أيضا الجزء الأول، الفقرات ١٤-١٦)

٨٦- وقد قدم الوفد الفلسطيني ملاحظاته الأولية كتابة طالبا من الأمانة التنفيذية تضمين برامج العمل والأولويات للسنوات القادمة عددا من الأنشطة ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، مع إعطاء الأولوية للمجالات التالية:

- الصناعات الغذائية وخاصة تلك القائمة على استخدام المواد الزراعية المنتجة محليا؛
- دراسة جدوى أولية لإنشاء عدد من المراكز التدريبية والانتاجية في مجالات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات النسيجية والصناعات الخشبية؛
- تطوير الصيد البحري؛
- دراسة واقع وامكانيات مراكز البحوث والمختبرات العلمية القائمة في الأراضي المحتلة وخاصة منها القائمة في الجامعات الفلسطينية والتي لها علاقة بالصناعة، وتطويرها؛
- امكانية تنفيذ مسح صناعي شامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية المتخصصة.

٨٧- ووعدت الأمانة التنفيذية بأخذ ذلك في الاعتبار في اطار الملاحظات الاخرى التي ترد من الدول الأعضاء وفي حدود الامكانات المتاحة.

<u>مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري للدورة الرابعة عشرة للاسكوا</u>
(البند ١١ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/14/L.1)

٨٨- قدم أمين سر اللجنة جدول الأعمال المقترح للاجتماع الوزاري للدورة الرابعة عشرة للاسكوا وتم إقراره لعرضه على الاجتماع الوزاري.

٨٩- وذكر أحد المندوبين أنه من الضروري قراءة تقرير اللجنة الفنية، أو ملخصه، على الاجتماع الوزاري وذلك تسهيلا لمهمته. وأشار بالنسبة الى البند ١١ من جدول أعمال الاجتماع الوزاري الى أهمية قيام الأمانة التنفيذية بدراسات تتناول الأثر الاقتصادي والاجتماعي للعمالة الوافدة على البلدان المستقبلة للأيدي العاملة بعد أن أعدت الأمانة التنفيذية دراسات عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعودة المغتربين على بعض البلدان المصدرة للأيدي العاملة.

٩٠- وقال الأمين العام التنفيذي أن دراسة العام القادم ستتناول أربعة من بلدان المنطقة المستقبلة للأيدي العاملة.

٩١- واعتمدت اللجنة الفنية التوصية بإقرار جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري مع أخذ ما أبدي من ملاحظات في الاعتبار.

ما يستجد من أعمال (البند ١٢ من جدول الأعمال)

(أ) تعديل النظام الداخلي للجنة فيما يتعلق بالنصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية

٩٢- عرض أمين سر اللجنة، في اطار هذا البند، مذكرة الأمين العام التنفيذي (E/ESCWA/C.1/14/10/Rev.1) التي اقترحت فيها الأمانة التنفيذية تعديل النظام الداخلي للجنة بحيث يكون نص المادة ٣٦ كما يلي: «للرئيس حق افتتاح جلسات اللجنة أو هيئاتها الفرعية والبدء في المناقشة عند حضور ثلث الأعضاء على الأقل، على أن اتخاذ القرارات يقتضي حضور أغلبية الأعضاء».

٩٣- واعتمدت اللجنة الفنية هذا التعديل.

(ب) دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي ووظائفه في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة

٩٤- أحاطت اللجنة علما بما ورد في وثيقة الأمانة التنفيذية E/ESCWA/C.1/14/11.

الفصل الثاني
تنظيم أعمال الدورة الخامسة

ألف - مكان وتاريخ انعقاد الدورة

٩٥- عقدت الدورة الخامسة للجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في مقر الاسكوا ببغداد، الجمهورية العراقية، في الفترة من ٣١ آذار/مارس الى ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ لمناقشة البنود الواردة في جدول الاعمال المبين في الفقرة (هاء) من هذا البند ورفع توصياتها بهذا الشأن الى الدورة الرابعة عشرة للاسكوا. وقد شملت أعمالها عقد خمس جلسات.

باء - الحضور(١)

٩٦- حضر الدورة مندوبون عن أعضاء الاسكوا التالية: الاردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، العراق، عمان، منظمة التحرير الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن الديمقراطية، الجمهورية العربية اليمنية.

٩٧- واستنادا الى أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا شاركت في أعمال الدورة الخامسة للجنة الفنية بصفة استشارية الدول التالية الاعضاء في الامم المتحدة او وكالاتها المتخصصة، من غير الاعضاء في الاسكوا: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اندونيسيا، جمهورية المانيا الاتحادية، بولندا، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، تشيكوسلوفاكيا، جيبوتي، رومانيا، السودان، سويسرا، الصين، فرنسا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٩٨- وحضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، برنامج الاغذية العالمي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج الامم المتحدة للبيئة، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة العمل الدولية.

٩٩- وشارك في الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية التالية: ، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، الاتحاد العربي للصناعات الهندسية، الاتحاد العربي للناقلين البحريين، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، صندوق النقد العربي، المعهد العربي للتخطيط، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، منظمة العمل العربية.

---

(١) للاطلاع على أسماء المشتركين في الدورة أنظر الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/INF.2/Rev.2.

١٠٠- كما شارك في الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، الصندوق السعودي للتنمية.

١٠١- وشارك في الدورة بصفة مراقب ممثل عن مجلس التعاضد الاقتصادي (CMEA).

جيم - وثائق التفويض

١٠٢- بعد فحص وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء وسائر الدول والمنظمات المشاركة في الدورة الخامسة للجنة الفنية، تقرر قبول وثائق تفويض جميع هؤلاء الممثلين(١).

دال - انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)

١٠٣- تم انتخاب رئيس وفد العراق رئيسا للدورة؛ ورئيس وفد الجمهورية العربية السورية نائبا للرئيس، ورئيس وفد مصر مقررا.

هاء - إقرار جدول الأعمال (البند ١٣ من جدول الأعمال)

١٠٤- اعتمدت اللجنة الفنية في جلستها الأولى المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ بنود جدول الأعمال المؤقت الواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/L.1/Rev.2 باعتبارها جدول أعمال الدورة الخامسة، على النحو التالي:

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب أعضاء المكتب

٣- إقرار جدول الأعمال

٤- تنظيم الأعمال

٥- دعوة الدول الأعضاء في الامم المتحدة و الوكالات المتخصصة التي ليست أعضاء في الاسكوا للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الخامسة للجنة الفنية

---

(١) الجلسة الاولى المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧.

٦- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧؛
(ب) متابعة قرارات اللجنة:

'١' القرار ١٣٨ (د-١٢) بشأن عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادئ؛

'٢' القرار ١٤٢ (د-١٣) بشأن «برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧»؛

'٣' القرار ١٤٣ (د-١٣) بشأن الأنشطة في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية؛

'٤' القرار ١٤٤ (د-١٣) بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية؛

'٥' القرار ١٤٥ (د-١٣) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال؛

'٦' القرار ١٤٦ (د-١٣) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني؛

'٧' القرار ١٤٧ (د-١٣) بشأن مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛

'٨' القرار ١٤٨ (د-١٣) حول التشاور الاقاليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية؛

'٩' القرار ١٤٩ (د-١٣) بشأن الوضع المالي للجنة؛

'١٠' القرار ١٥٠ (د-١٣) بشأن المسائل المتصلة بالسياسية العامة والتي تؤثر على الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الانمائي: استعراض الثلاث سنوات في عام ١٩٨٦؛

'١١' القرار ١٥٢ (د-١٣) بشأن طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي؛

'١٢' القرار ١٥٣ (د-١٣) بشأن تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٧- اجراءات متابعة المؤتمرات العالمية والاجتماعات الاقليمية للأمم المتحدة على الصعيد الاقليمي

٨- التعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الاقليمية

٩- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩

١٠- مشروع الخطة متوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥

١١- مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري للدورة الرابعة عشرة للاسكوا

١٢- ما يستجد من أعمال

١٣- اعتماد تقرير اللجنة.

واو- تنظيم الأعمال (البند ٤ من جدول الأعمال)

١٠٥- اعتمدت اللجنة في جلستها الاولى المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ تنظيم الأعمال المقترح الوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/2 مع التعديل.

زاي- اعتماد تقرير الدورة الخامسة للجنة الفنية (البند ١٣ من جدول الأعمال)

١٠٦- في الجلسة الخامسة المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ اعتمدت اللجنة تقريرها الى الدورة الرابعة عشرة للاسكوا وفوضت المقرر استكمال التقرير حسب الأصول.

المرفـــق

قائمة بالوثائق المقدمة للدورة الخامسة للجنة الفنية

الرمـــز	البنـد	العنـــوان
E/ESCWA/C.1/14/1	٣	- جدول الأعمال
E/ESCWA/C.1/14/L.1/Rev.2/Add.1	٣	- جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/ESCWA/C.1/14/2	٤	- تنظيم الأعمال المقترح
E/ESCWA/C.1/14/3/Rev.1	٥	- دعوة الدول الأعضاء في الامم المتحـدة أو الوكالات المتخصصة التي ليست اعضاء فـي الاسكوا للاشتراك بصفة استشارية فـــي الدورة الخامسة للجنة الفنية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/C.1/14/4(Part I) and Corr. 1	٦(أ)	- تقرير الأمين العام التنفيذى عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمـــل لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧
E/ESCWA/C.1/14/4(Part I) and Add.1	٦(أ)	- أداء البرنامج وتعديلات مقترحة
E/ESCWA/C.1/14/4(Part II) and Corr.1	٦(أ)	- أنشطة التعاون الفني ومشاريع المساعدة الفنية
E/ESCWA/C.1/14/4(Part II) and Add.1	٦(أ)	- الاجتماع الثلاثي لمشروع مسوح الأسر
E/ESCWA/C.1/14/4/Add.1 and Corr.1	٦(أ)	- تحديـد مشاريـــع معينـــة لترويـــج التكنولوجيات الناجزة للطاقة الشمسيـــة وطاقة الرياح في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/C.1/14/4/Add.2	٦(أ)	- جوانب السياسة العامة للاستراتيجيـــة الاقليمية لتطوير النقل وعناصر تخطيـــط النقل
E/ESCWA/C.1/14/4/Add.3 and Corr.1	٦(أ)	- المواءمة والتوحيد في مجال النقل البرى في غربي آسيا
E/ESCWA/C.1/14/5/Rev.1	٦(ب)	- تقرير الأمين العام التنفيذى عن نشاطـــات اللجنة: متابعة قرارات اللجنة
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.1	٦(ب)	- '١' القرار ١٣٨(د-١٢) بشأن عقد النقـــل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادىء

الرمز	البند	العنوان
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.2	٦(ب)	- '٢' القرار ١٤٢(د-١٣) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.3	٦(ب)	- '٣' القرار ١٤٣(د-١٣) بشأن الأنشطة في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.4	٦(ب)	- '٤' القرار ١٤٤(د-١٣) بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.5/Rev.1	٦(ب)	- '٥' القرار ١٤٥(د-١٣) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.6	٦(ب)	- '٦' القرار ١٤٦(د-١٣) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.7/Rev.1	٦(ب)	- '٧' القرار ١٤٧(د-١٣) بشأن مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.8	٦(ب)	- '٨' القرار ١٤٨(د-١٣) حول التشاور الاقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.9	٦(ب)	- '٩' القرار ١٤٩(د-١٣) بشأن الوضع المالي للجنة
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.10	٦(ب)	- '١٠' القرار ١٥٠(د-١٣) بشأن المسائل المتصلة بالسياسة العامة والتي تؤثر على الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الانمائي: استعراض الثلاث سنوات في عام ١٩٨٦
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.11/Rev.1	٦(ب)	- '١١' القرار ١٥٢(د-١٣) بشأن طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي
E/ESCWA/C.1/14/5/Add.12/Rev.1	٦(ب)	- '١٢' القرار ١٥٣(د-١٣) بشأن تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
E/ESCWA/C.1/14/6 and Add.1	٧	- اجراءات متابعة المؤتمرات العالمية والاجتماعات الاقليمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي مذكرة من الأمين العام التنفيذي

(f)الاجتماع الحكومي الفني المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

الرمز	البند	العنوان
		(ب) الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية لاعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
		(ج) الاجتماع الفني الحكومي المشترك بشأن الأمن الغذائي
E/ESCWA/C.1/14/7	٨	- التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/C.1/14/8 and Corr.1 and 2	٩	- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩
E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1 and Corr.1 and 2	١٠	- مشروع الخطة متوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ «الاطار العام والأولويات»
E/ESCWA/C.1/14/10/Rev.1	١٢	- النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/C.1/14/11	١٢	- دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي ووظائفه في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/C.1/14/12	١٣	- تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها الخامسة
E/ESCWA/C.1/14/INF.1/Rev.2		- قائمة مؤقتة بالوثائق
E/ESCWA/C.1/14/INF.2/Rev.2		- قائمة بالمشتركين.